المحاضرة السابعة :

طرق قياس الحراك الاجتماعي:

يرتبط قياس الحراك الاجتماعي بالمنظومة القيمية السائدة في المجتمع ارتباطا، ففي المجتمع الذي تسوده القيم الدينية، فإن مكانة الفرد ترتفع و مقامه يعلو و وضعه الاجتماعي يهاب داخل جماعته، إذا كان متمسكا بهذه القيم مطبقا لها بصرف النظر عن إمكانية امتلاكه للثروة أو الوظيفة، أما إذا كانت منظومة القيم التي تسود المجتمع مادية في أساسها و تدعوا إلى الاستحواذ على الثروة و السلطة و تأكيد الذات كما هو حال المجتمعات المعاصرة فالحراك الاجتماعي في هذه المجتمعات يكون صاعدا أو هابطاً و يكون وفقا لملكيتها واستحواذها على الدخل و الثروة و السلطة أو المستوى التعليمي أو الوظيفة .

و نظرا لتعقد العلاقات و تشابكها بين مؤشرات الحراك الاجتماعي المذكورة أعلاه، فإنّ المهتمين بقياس الحراك غالباً ما اهتموا بدراسة المؤثرات التي يمكن التحكم بها، و التي تضم أكبر عدد منها و خاصة المستوى التعليمي و المهنة و عادة ما يفضل الكثيرون توظيف المؤشر المهني كمقياس للحراك الاجتماعي و ذلك للأسباب التالية :

أ) أن مهنة الفرد ترتبط إلى حد كبير بالمستوى التعليمي الذي تحصل عليه و أهّله لشغل منصب معين بالإضافة إلى ارتباطه بالدخل، و تأثيره على مكانته الاجتماعية في المجتمع الذي يعيش فيه.

ب) سهولة الحصول على المعلومات المتعلقة بالمهنة سواء عن طريق الاتصال بالمؤسسة التي يعمل فيها الفرد و البحث في ملف خدمته، أو من خلال الإجابة على استمارة بحث تقدم له.

ج)تقدير المجتمعات المتقدمة لقيمة العمل الذي يقوم به الفرد و بالتالي، يمكن تقويم المكانة التي يحتلّها الفرد اجتماعيا عن طريق تقويم مهنته أو وظيفته و مدى أهميتها لكل من أفراد المجتمع.

د) غالبا ما يضع الأفراد و المجتمع مقياسا للمهن ترتب فيه المهن حسب أهميتها للفرد، و المجتمع و يجب ما تتطلبه من شهادات و درجات علمية عالية و بما تذره من دخل مرتفع.

توجد طريقتان لقياس الحراك الاجتماعي و يقصد به مقارنة مهن الأفراد أو مستوياتهم التعليمية في الأجيال المختلفة و مثال ذلك : مقارنة المستوى التعليمي أو المهني لجيل الآباء الحالي بالمستوى التعليمي أو المهني لجيل أبنائهم، لغرض التعرف على أوجه التشابه و الاختلاف بينهما، و مظاهر الاختلاف و أسبابه، و تحديد اتجاه الحراك الاجتماعي[1]، إذا كان صاعداً أو هابطاً و مثاله ابن العامل الذي يصبح مهندساً أو طبيباً أو معلماً، فهذا يسمى حراكاً صاعداً لصالح الابن، أما الطبيب أو الأستاذ الجامعي الذي يصبح حراكا هابطا أو إطار الموظف البسيط، أما ابن الطبيب الذي يصبح طبيبا فهذا مؤثر على الثبات الاجتماعي.

[1] - المرجع نفسه، ص 197.

لقد وظفت هذه الطريقة في دراسات كثيرة منها، فالدراسة التي أجراها " نيوكتن " سنة 1955، عن الخلفية الاقتصادية و الاجتماعية للرؤساء بعض لهيئات و تحب رجال الأعمال في ثلاثة أجيال مختلفة حيث توصل إلى أن 72% من هؤلاء كان آبائهم ذوي مناصب عليا.

كما توصلت دراسة " سنترز " سنة 1945 و التي أجريت على عينة ممثلة من الرجال الحضريين إلى نتيجة مفادها أن ما يقارب من 30% من أبناء العمال حصلوا على وظائف غير عمالية، بينما أقل من 20% من عينة البحث هم من أصحاب الوظائف غير العمالية حصلوا على وظائف عمالية و خلصت الدراسة أن الحراك إلى الأعلى كان أكبر من الحراك نحو الأسفل بالنسبة للأبناء .

لم تقف الدراسات التي وظفت هذه الطريقة عند المجتمع الواحد بل تجاوزاتها إلى دراسة العديد من المجتمعات، و قامت بمقارنة الحراك الاجتماعي بين الأجيال في المجتمعات المختلفة و من أشهر الدراسات دراسة " ميلر " سنة 1972 و التي قارب فيها الحراك الاجتماعي تسجيل الآباء و جيل الأبناء في 19دولة و التي أظهرت نتائج دراستها مدى اختلاف في الحراك الاجتماعي بين هذه المجتمعات، نتيجة اختلافها في الايديولوجيات السياسية و التطور الاقتصادية و العوامل الاجتماعية المختلفة، إلى جانب هذه الدراسة توجد دراسات أخرى منها: دراسة " بندكس "و " ليبت " اللذان قارنا من خلالها أربعة مجتمعات من أمريكا، انجلترا، السويد، هولندا، و دراسة " فوكس " و " ميلر " 1965 التي أجريت مع أربعة مجتمعات هي : أمريكا، انجلترا، اليابان، هولندا، و دراسة " هافجرت " سنة 1967 عن التعليم و الحراك الاجتماعي في أمريكا ، انجلترا، البرازيل، استراليا[2].

ثانيا : الحراك الاجتماعي داخل الجيل :

تشير طريقة الحراك الاجتماعي داخل الجيل إلى مقارنة الوظائف و المهن التي يقوم بها الفرد أو يشغلها من وقت لآخر خلال حياته العملية، بمعنى مقارنة الفرد بذاته خلال الفترات الوظيفية المتعددة، بهدف التعرف على مدى حركة الفرد الوظيفية و التعليمية خلال حياته سواء إلى الأعلى أو إلى الأسفل، و محاولة تحديد العوامل التي تسهم في الحراك و لا يخرج " غريب سيد أحمد " عند تناوله لمسألة القياس في الحراك الاجتماعي، كما أشير آنفاً، إذ يؤكد أن قياس الحراك الاجتماعي يتم عن طريق مقارنة الوضع الاجتماعي للأبناء بأوضاع آبائهم و أجدادهم، و يطلق على هذا النوع من القياس بين الأجيال.و قد يقاس الحراك داخل الجيل الواحد، و تحسب زيادة أو نقصان كل مرحلة أو بينها و بين غيرها لتدل هذه النسبة على معدل الحراك، و يقاس الحراك على أساس التكرارات و الثبات و الارتقاء من حيث البنود التي يحددها الباحث لكل من المسائل الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية، و هو يرى أنّ لكل مسألة مقياسها الخاص كالمقياس المهني و الاقتصادي و السياسي.

---

[2] - المرجع نفسه، ص 198.

1-المقياس المهني:

يمكن النظر إلى المهنة على أنّها محك أو معيار يمكن أن يحدد مدى الحراك الذي توصّل إليه الفرد أو الجماعة أو الطبقة، و للمهنة عوامل تحدد طبيعة الحراك و مداه ، و ترجع أهمية المهنة كبعد جوهري في قياس الحراك الاجتماعي إلى ارتباطها بالقياس الطبقي فلقد أجرى كل من " كاهل " و " دافيز " دراسة معمقة لتسعة عشر مؤشرا للقياس الطبقي في المجتمع الأمريكي وانتهينا بعد استخدام التحليل العاملي للتأكيد على أهمية الموضوع المهني كمؤشر للطبقة الاجتماعية .

و نظرا لأهمية المهنة كمؤشر للحراك الاجتماعي و الوضع الطبقي فإن العديد من العلماء اهتموا بوضع تقنيات مهنية مع ملاحظة تأثير كلّ تصنيف بالإيديولوجية السائدة وبالمنظومة القيمية التي تحكم المجتمع، إلى جانب نمط التفكير العالم و المنظور الذي يتبناه و من هذه التصانيف تصنيف "دنكان " الذي سماه " الدليل الاقتصادي و الاجتماعي للمهن " و الذي صنف المهن من خلاله : الموظفون رجال الأعمال، ذوي الباقات البيض، عمّال المهن ، العمال نصف المهرة، و المزارعين .

2-المقياس الاقتصادي :

تنقسم الدراسات الاجتماعية فيما يتعلق بالمقياس الاقتصادي و علاقته بالحراك الاجتماعي و التدرج الطبقي.فبعض هذه الدراسات تناول الدخل و علاقته بالحراك من خلال تحديد الدخل و مقداره، و البعض من هذه الدراسات تناول الدخل من حيث هو مصدره، فبالإمكان قياس الحراك الاجتماعي عن طريق تحديد الدخل و مصدره إلى فئات معينة [3].

فبالرّغم من أنّ المقاييس الاجتماعية الاقتصادية توجه اعتبارها إلى مقدار الدخل بصفة عامة وإلى مصدر الدخل و لكن من السهولة عليه تحديد مصدره، فلقد وضع " كويوارنر " الأتعاب أو المرتب أو أجور ساعات العمل أو الإعانة الخاصة أو الإعانة العامة .

3- المقياس السياسي :

تركز بعض الدراسات على كيفية الوصول إلى مركز القوة في المجتمع عن طريق الحراك الاجتماعي الرأسي، حيث تتحدد مكانة الفرد عن طريق الفرص التي ينتهزها خلال حياته للتفاعل مع مواقف السلطة السياسية، و عادة ما يقاس الحراك الاجتماعي من خلال المؤشر السياسي و ذلك عن طريق معرفة مدى مشاركة الأفراد في التنظيمات و الروابط السياسية و عضويتهم فيها.كما تشير " نعيمة حسن جابر " إلى وجود اتجاهين لقياس الحراك الاجتماعي:

---

[3]- غريب السيد أحمد: المرجع السابق، ص 196-200.

1- الاتجاه الموضوعي: و الذي يعتمد في قياس الحراك على المؤشرات الموضوعية للحراك الاجتماعي مثل:التعليم، المهنة، الدخل، ثم إدخال هذه المؤثرات دراسة "لويد ورنر" إذ أدخل 6 مؤشرات و هي : المهنة، الدخل، التعليم، نوع الفرد، مكان السكن، و مصدر الدخل.

الاتجاه الذاتي: و هو الاتجاه الذي يقاس في إطاره الحراك الاجتماعي من مؤشرات ذاتية و عوامل ذاتية، بمعنى تصور المبحوث لنفسه، و تقييمه لمكانته الاجتماعية وانتمائه الطبقي 4.

4- نعيمة حسن الجابر: المرجع السابق، ص 97-98 .